

[ كتاب الرهن ]<sup>(١)</sup>

[ ١٢٥٩ ] [ اتفقوا ]<sup>(٢)</sup> : على جواز الرهن في الحضر والسفر؛ لقوله تعالى :

﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [ البقرة : ٢٨٣ ]<sup>(٣)</sup> .

وأصل الرهن في اللغة : حبس الشيء على [ حق ]<sup>(٤)</sup> ، يقال : رهنتك الشيء ولا

يقال : أرهنتك<sup>(٥)</sup> .

[ ١٢٦٠ ] واختلفوا : هل يصح الرهن على الحق قبل وجوبه ؟ فقال مالك ،

والشافعي ، وأحمد : لا يصح ذلك ، وقال أبو حنيفة : يصح<sup>(٦)</sup> .

[ ١٢٦١ ] واختلفوا : فيما إذا قال له : قد رهنتك داري على مالك علي من الدين ،

فقال له : قد قبلت ، إلا أنه لم يقبض ، فهل يكون [ هذا الرهن ]<sup>(٧)</sup> لازماً قبل القبض ؟

فقال أبو حنيفة ، والشافعي : لا يلزم إلا بالقبض ، سواء كان الرهن متميزاً أو غير متميز .

وقال مالك : يلزم بنفس القول في الكل على الإطلاق .

[ واختلف<sup>(٨)</sup> عن أحمد ، فروي عنه : إن كان متميزاً من مال الراهن كالعبد ،

والثوب ، والدار [ لزم ]<sup>(٩)</sup> بنفس القول ، وإن كان غير متميز كالقفيز من صبرة لم يلزم

(١) كتاب الرهن ساقط بأكمله من المطبوع ، وهذا العنوان والمسألة الأولى في (ز) موجود بعد باب التسعير والاحتكار وباقي مسائل الكتاب موجودة بعد باب صورة بيع العينة .

(٢) في (ز) : واتفقوا .

(٣) « المغني » (٣٩٨/٤) ، و« رحمة الأمة » (١٣٦) ، و« المهذب » (٨٦/٢) ، و« الإشراف » (٧/٣) .

(٤) في (ط) : رهن .

(٥) هذا تعريف الرهن في اللغة أما في الاصطلاح : فهو المال الذي يجعل وثيقة بالدين ليستوفى من ثمنه إن تعذر استيفاءه ممن هو عليه .

(٦) الثابت عن مالك صحة عقد الرهن قبل وجوب الحق . قال ابن جزي : ويجوز الرهن قبل حلول الحق

خلاقاً للشافعي . وقال القاضي عبد الوهاب : يصح عقد الرهن قبل وجوب الحق خلاقاً للشافعي .

انظر : « القوانين » (٣٤٢) ، و« الإشراف » (٢٢/٣) ، و« المغني » (٣٩٩/٤) ، و« المهذب » (٨٦/٢) .

(٧) في (ط) : القول . (٨) في (ز) : واختلفوا .

(٩) في (ز) : لازم .

إلا بالقبض ، والرواية الأخرى كمذهب أبي حنيفة ، والشافعي<sup>(١)</sup> .

[١٢٦٢] واختلفوا : في صحة رهن المشاع ، فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد :

يجوز ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز<sup>(٢)</sup> .

[١٢٦٣] واختلفوا : في الانتفاع بالرهن ، فقال [ أبو حنيفة ، ومالك ]<sup>(٣)</sup> ،

وأحمد : لا يملك الراهن الانتفاع به ، وقال الشافعي : للراهن أن ينتفع بما لم يضر

بالمرتهن ، وهل للمرتهن [ الانتفاع ]<sup>(٤)</sup> بالعين المرهونة ؟ فمنعه أبو حنيفة ، ومالك ،

والشافعي ، وما حكاه الخرقى من قوله : ولا ينتفع من الرهن بشيء إلا ما كان محلوبًا ،

أو مركوبًا فيحلب ويركب بمقدار العلف<sup>(٥)</sup> ، فإنه محمول على ما إذا امتنع الراهن من

الإنفاق على الرهن وأنفق عليه المرتهن فله ذلك بمقدار علفه ، ذكره أبو حفص العكبري

في شرحه لمختصر الخرقى<sup>(٦)</sup> .

[١٢٦٤] واتفقوا : على [ أن ]<sup>(٧)</sup> منافع الرهن للراهن<sup>(٨)</sup> .

[١٢٦٥] واختلفوا : في نماء الرهن ، هل يدخل في الرهن أم لا ؟ فقال أبو حنيفة :

يدخل في ذلك الولد ، والصوف ، والتمر ، واللبن ، وأجرة العقار ، والدواب ،

[ ويكون ]<sup>(٩)</sup> للراهن رهنا مع الأصل ، وقال مالك : لا يدخل في الرهن من ذلك إلا

الولد ، [ وفصيل ]<sup>(١٠)</sup> النخل .

وقال الشافعي : لا يدخل شيء من ذلك في الرهن على الإطلاق .

(١) المغني « (٣٩٩/٤) ، و« القوانين » (٣٤٣) ، و« الهداية » (٤٦٦) ، و« المهذب » (٨٦/٢) .

(٢) « الإشراف » (٩/٣) ، و« المغني » (٤٠٥/٤) ، و« رحمة الأمة » (١٣٦) ، و« بداية المجتهد » (٤١٩/٢) .

(٣) في (ز) : مالك وأبو حنيفة . (٤) في (ز) : أن ينتفع .

(٥) انظر : « مختصر الخرقى » (٧٠ ، ٧١) .

(٦) « المهذب » (٩٦/٢) ، و« بداية المجتهد » (٤٢٥/٢) ، و« المغني » (٤٦٧/٤) ، و« الهداية » (٤٧٠/٢) .

(٧) ليست في (ط) .

(٨) « القوانين » (٣٤٣) ، و« الإشراف » (١٩/٣) ، و« المهذب » (١٠١/٢) .

(٩) في (ز) : ويكونوا . (١٠) في (ز) : وفصيل .

وقال أحمد: يدخل ذلك كله في الرهن<sup>(١)</sup>.

[١٢٦٦] واختلفوا: في الكسب، فقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: لا يدخل في الرهن، وقال أحمد: يدخل فيه<sup>(٢)</sup>.

[١٢٦٧] واختلفوا: في النفقة من المرتهن على الرهن في غيبة الراهن، إذا كان الرهن محلوبًا، أو مركوبًا، فقال أبو حنيفة، والشافعي: يكون المنفق عليه متطوعًا إن لم يأذن له الحاكم، وقال أحمد: لا يكون متطوعًا وإن لم يأذن له الحاكم، وتكون النفقة دينًا على الراهن، وللراهن استيفاءه من ظهره وذره، وقال مالك: إن أشهد على الإنفاق استحقه، وإن لم يشهد ولم يرفع إلى الحاكم كان متطوعًا<sup>(٣)</sup>.

[١٢٦٨] واختلفوا: فيما إذا اشترط في عقدة الرهن أن يبيعه المرتهن عنه والمحل، فقال أبو حنيفة، ومالك، وأحمد: يجوز الشرط وللمرتهن أن يبيعه، وقال الشافعي: الشرط باطل، وهل يبطل الرهن؟ على قولين<sup>(٤)</sup>.

[١٢٦٩] واختلفوا: فيما إذا أعتق الراهن العبد الذي كان رهنه، هل ينفذ عتقه أم لا؟ فقال أبو حنيفة: ينفذ عتقه، سواء كان المعتق موسرًا أو معسرًا، يسعى العبد في قيمته إن كانت أقل من الدين ويرجع على الراهن.

وقال مالك: إن كان موسرًا نفذ عتقه وعجل الحق للمرتهن أو رهنه غيره، وإن كان معسرًا لم ينفذ عتقه وبقي رهنًا، فإن أفاد مالًا قبل الأجل نفذ العتق وعجل الحق، وإن بقي على إعساره بيع عند الأجل.

وقال أحمد: إن كان موسرًا ضمن قيمته وتكون القيمة رهنًا مكانه رواية واحدة، وإن كان معسرًا فهل ينفذ عتقه؟ قال أصحابه: على روايتين تخريجًا من عتق المفلس منصوبًا عليه، والمنصوص في الرهن جواز عتقه موسرًا كان أو معسرًا.

(١) «المغني» (٤/٤٧١)، و«القوانين» (٣٤٣)، و«الإشراف» (٣/٢٣)، و«المهذب» (٢/٩٥).

(٢) «المغني» (٤/٤٧٠)، و«الهداية» (٢/٤٧٣)، و«المهذب» (٢/٩٥)، و«الإشراف» (٣/٢٣).

(٣) انظر: «المغني» (٤/٤٦٩).

(٤) «التلقين» (٤١٨)، و«الهداية» (٢/٤٨٣)، و«المهذب» (٢/١٠١)، و«المغني» (٤/٤٦٤).

وللشافعي أقوال ، أحدها : كقول مالك ، والآخر : كقول أحمد ، والثالث : لا ينفذ عتقه بحال ، وهو الذي نصره أصحابه<sup>(١)</sup> .

[١٢٧٠] واختلفوا : فيما إذا وكل وكيلاً في بيع الرهن ثم عزله ، فقال الشافعي ، وأحمد : له ذلك ، وقال أبو حنيفة : ليس ذلك إليه إذا كان التوكيل في نفس الرهن ، فأما إذا وكله في البيع بعد تمام الرهن فله عزله ، وقال مالك : له عزله على الإطلاق<sup>(٢)</sup> .

[١٢٧١] واختلفوا : في الرهن هل هو أمانة في يد المرتهن أو مضمون ؟ فقال أبو حنيفة : هو مضمون بالأقل من قيمته أو الدين ، فإن هلك في يد المرتهن وقيمته والدين سواء صار المرتهن مستوفياً لدينه حكماً ، وإن كان قيمة الرهن أكثر فالفضل أمانة ، وإن كان أقل سقط من الدين بقدرها ويرجع المرتهن بالفضل .

وقال مالك : يضمن منها ما يخفى هلاكه كالذهب ، والفضة ، والعروض بقيمته بالغة ما بلغت ، ولا يضمن ما يظهر هلاكه كالحيوان ، والعقار ، وقال الشافعي ، وأحمد : هو أمانة في يد المرتهن إذا تلف كانت المصيبة فيه من راهنه<sup>(٣)</sup> .

[١٢٧٢] وأجمعوا : على أن المرتهن إذا تعدى في الرهن فتلف ضمنه<sup>(٤)</sup> .

[١٢٧٣] وأجمعوا : على أن نفقة الرهن على الراهن<sup>(٥)</sup> .

[١٢٧٤] وأجمعوا : على أنه إذا أنفق المرتهن على الرهن بإذن الحاكم أو غيره مع

غيبه الراهن أو امتناعه كان ديناً للمنفق على الراهن<sup>(٦)</sup> .

(١) «الإشراف» (١١/٣) ، و«المغني» (٤٣٢/٤) ، و«الهداية» (٤٨٧/٢) ، و«المهذب» (١٠٠/٢) .

(٢) قال القاضي عبد الوهاب المالكي في «التلقين» : ويجوز أن يكون المرتهن وكيلاً في بيعه وليس للراهن

فسخ الوكالة ، وقال في «الإشراف» وإذا أراد الراهن فسخ وكالة الوكيل في بيع الرهن لم يكن ذلك له .

انظر : «التلقين» (٤١٨) ، و«الإشراف» (١٧/٣) ، و«الهداية» (٤٨٣/٢) .

(٣) «الهداية» (٤٦٨/٢) ، و«التلقين» (٤١٦) ، و«المغني» (٤٧٩/٤) ، و«التنبيه» (٧١) .

(٤) «المهذب» (١٠٥/٢) ، و«التنبيه» (٧١) ، و«المغني» (٤٧٨/٤) ، و«رحمة الأمة» (١٣٧) .

(٥) «التنبيه» (٧١) ، و«المهذب» (١٠١/٢) ، و«المغني» (٤٧٤/٤) ، و«الهداية» (٤٧١/٢) .

(٦) «الإشراف» (٢٠/٣) ، و«المغني» (٤٧٨/٤) ، و«الهداية» (٤٧٢/٢) .

## [باب التفليس] (١)

[١٢٧٥] [اتفقوا] (٢): على أن الحجر على المفلس إذا طلب الغرماء ذلك ، وأحاطت الديون به مستحق على الحاكم ، وله منعه من التصرف حتى لا يضر بالغرماء ، ويبيع أمواله إذا امتنع المفلس من بيعها [ويقسمها] (٣) بين غرمائه بالحصص ، إلا أبا حنيفة فإنه قال : لا يحجر عليه في التصرف بل يحبس حتى [يقضي] (٤) الديون ، فإن كان له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولم يبعه إلا أن يكون له دراهم ودينه دراهم فإن القاضي يقبضها بغير [إذنه] (٥) ، وإن كان دينه دراهم وله دنانير باعها القاضي في دينه (٦) .

ومعنى الإفلاس في اللغة : أنه اسم مأخوذ من الفلوس ، والمراد : أن هذا صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم (٧) .

[١٢٧٦] واختلفوا : في تصرفات المفلس في ماله بعد الحجر عليه ، فقال أبو حنيفة : لا يجوز الحجر عليه ، وإن [حكم] (٨) قاضٍ عليه لم ينفذ قضاؤه ما لم يحكم به قاضٍ ثانٍ ، وإذا لم ينفذ الحجر صحت تصرفاته كلها ، سواء احتملت الفسخ أو لم تحتمل ، [وإن نفذ] (٩) الحجر بحكم قاضٍ ثانٍ صح من تصرفاته ما لا

- 
- (١) في (ز) : باب الحجر والإفلاس .  
 (٢) في (ز) : وأجمعوا .  
 (٣) في المطبوع : وتقسيمها .  
 (٤) في (ز) : تقضي .  
 (٥) في (ز) : أمره ويقضيها .  
 (٦) «رحمة الأمة» (١٤٠) ، و«التلقين» (٤٢٧) ، و«المهذب» (١١٣/٢) ، و«المغني» (٤٩٣/٤) .  
 (٧) الفلّس : هو عدم المال ، والتفليس : هو خلع الرجل عن ماله للغرماء .  
 والمفلس : هو الذي لا مال له ، ولا ما يدفع به حاجته .  
 وهو في عرف الفقهاء : من دينه أكثر من ماله وخرجه أكثر من دخله . انظر : «المصباح المنير» (٢٩٠) ، و«مختار الصحاح» (٢٦٧) .

(٨) في (ز) : حجر .

(٩) في (ز) : فأنفذ .

[تحتمل<sup>(١)</sup>] الفسخ، كالنكاح، والطلاق، والتدبير، والاستيلاء، والعتق، ولم يصح ما يحتمل الفسخ كالبيع، والإجارة، والهبة، والصدقة، ونحو ذلك.

وقال مالك: لا ينفذ تصرفه في أعيان ماله ببيع، ولا هبة، ولا عتق.

وعن الشافعي قولان، أحدهما: كمنهه مالك وهو الأظهر منهما، والآخر: تصح تصرفاته في ماله إلا أنها تكون موقوفة، فإن قضيت الديون من غير نقض [التصرف]<sup>(٢)</sup> نفذ التصرف، وإن لم [يمكن]<sup>(٣)</sup> قضاؤها إلا بنقض التصرف فسخ منها الأضعف فالأضعف، يبدأ بالهبة، ثم البيع، ثم العتق.

وقال الشيخ أبو إسحاق<sup>(٤)</sup>: يحتمل عندي أن يقال: فسخ الآخر فالآخر.

وقال أحمد في أظهر روايته: لا ينفذ له تصرف في شيء من ماله إلا في العتق خاصة؛ [لأنه]<sup>(٥)</sup> شيء لله عز وجل<sup>(٦)</sup>.

[.....]<sup>(٧)</sup>

[١٢٧٧] واختلفوا: فيما إذا كانت عنده سلعة فأدركها صاحبها ولم يكن قد قبض من ثمنها شيئاً والمفلس حي، فقال مالك، والشافعي، وأحمد: صاحبها أحق بها من الغرماء، وقال أبو حنيفة: هو أسوة الغرماء<sup>(٨)</sup>.

[١٢٧٨] واختلفوا: فيما إذا وجدها صاحبها ولم يكن [قد قبض من ثمنها شيئاً] و[<sup>(٩)</sup>لكن بعد موت المفلس، فقال الشافعي [وحده]<sup>(١٠)</sup>: هو أحق بها [من

(١) في المطبوع (ز): يحتمل.

(٢) في (ز): يكن.

(٣) في (ز): فإنه.

(٤) «المغني» (٥٣٠/٤)، و«الإشراف» (٣١/٣)، و«القوانين» (٣٣٨)، و«رحمة الأمة» (١٤٠).

(٥) في (ز): باب الإفلاس.

(٦) «المهذب» (١١٨/٢)، و«المغني» (٤٩٣/٤)، و«الإشراف» (٢٦/٣)، و«القوانين» (٣٣٩).

(٧) في (ز): قبض شيئاً من ثمنها. (١٠) في المطبوع: وجده.

الغرماء<sup>(١)</sup>، كما لو كان المفلس حيًا، وقال الباقر: هو أسوة الغرماء<sup>(٢)</sup>.

[١٢٧٩] واختلفوا: في الدين إذا كان مؤجلًا هل يحل بالحجر؟ فقال مالك:

يحل، وقال أحمد: لا يحل، وعن الشافعي قولان كالمذهبيين<sup>(٣)</sup>.

[١٢٨٠] واختلفوا: في الدين المؤجل هل يحل بالموت؟ فقال أحمد وحده:

[لا يحل بالموت في أظهر روايته<sup>(٤)</sup> إذا وثق [من]<sup>(٥)</sup> الورثة، وقال الباقر: يحل كالرواية الثانية [عنه]<sup>(٦)</sup>.

[١٢٨١] واتفقوا: على أنه إذا أقر بدين بعد الحجر تعلق بذمته ولم يكن [المقر

له]<sup>(٧)</sup> مشاركًا للغرماء [في الدين الذي]<sup>(٨)</sup> حجر عليه [فيه]<sup>(٩)</sup> لأجلهم، إلا الشافعي فإنه قال: يشاركهم<sup>(١٠)</sup>.

[١٢٨٢] واختلفوا: هل [تباع]<sup>(١١)</sup> على المفلس داره التي لا غناء [به]<sup>(١٢)</sup> عن

سكنائها وخادمه؟ فقال أبو حنيفة، وأحمد: لا تباع [عليه]<sup>(١٣)</sup>، وزاد أبو حنيفة [فقال]<sup>(١٤)</sup>: ولا [يباع]<sup>(١٥)</sup> عليه شيء من العقار، والعروض كما قدمنا، وقال

(١) زيادة من (ز).

(٢) «رحمة الأمة» (١٤٠)، و«القوانين» (٣٣٩)، و«الشرح الكبير» (٥٠٣/٤).

(٣) «الإشراف» (٣٢/٣)، و«القوانين» (٣٣٨)، و«المهذب» (١١١/٢)، و«المغني» (٥٢٥/٤).

(٤) في المطبوع: في أظهر روايته لا يحل بالموت.

(٥) زيادة من (ز). (٦) ليست في (ط).

انظر مصادر المسألة: «المهذب» (١٢٤/٢)، و«المغني» (٥٢٥/٤)، و«القوانين» (٣٣٨)، و«رحمة الأمة» (١٤١).

(٧) في المطبوع: المقولة. (٨) في (ز): الدين.

(٩) ساقطة من (ز).

(١٠) «رحمة الأمة» (١٤١)، و«الإشراف» (٣١/٣)، و«الوجيز» (١٩٦).

(١١) في (ز): يباع. (١٢) في (ز) والمطبوع: له.

(١٣) ليست في المطبوع. (١٤) في (ط): وقال.

(١٥) في (ط): تباع.

مالك ، والشافعي : يباع ذلك كله<sup>(١)</sup> .

[١٢٨٣] واختلفوا : فيما إذا [أقام]<sup>(٢)</sup> المفلس البينة بإعساره [ هل يستحلف بعد ذلك عليه ؟ فقال أبو حنيفة ، وأحمد : لا يستحلف ، وقال مالك ، والشافعي : يستحلف إذا طلب الغرماء ذلك<sup>(٣)</sup> .

[١٢٨٤] واختلفوا : فيه بعد ما يثبت عند الحاكم إعساره<sup>(٤)</sup> [ هل يخلئ بينه وبين غرمائه ؟ فقال أبو حنيفة : يخرج الحاكم من الحبس ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه من الحبس ، يلزامونه ولا يمنعونهم من التصرف والسفر ، ويأخذون فضل كسبه بينهم بالحصص ، وقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : يخرج من الحبس ويحول بينه وبين غرمائه<sup>(٥)</sup> .

[١٢٨٥] واتفقوا : على أنه ينفق على من حجر عليه بفلس من ماله الباقي له على ولده الصغار وزوجته<sup>(٦)</sup> .

[١٢٨٦] واتفقوا : على أن البينة تسمع على الإعسار بعد الحبس<sup>(٧)</sup> .

[١٢٨٧] ثم اختلفوا : هل تسمع قبله ؟ فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : تسمع قبله ، وقال أبو حنيفة في ظاهر مذهبه : لا تسمع إلا بعده .

وروى البرزوي<sup>(٨)</sup> في شرح « المبسوط » في كتاب النفقات ، وفي كتاب الكفالة :

(١) « المغني » (٥٣٥/٤) ، و« رحمة الأمة » (١٤١) ، و« بداية المجتهد » (٤٤٤/٢) .

(٢) في (ط) : قام .

(٣) « المغني » (٥٤٣/٤) ، و« رحمة الأمة » (١٤١) ، و« القوانين » (٣٣٩) .

(٤) ما بين [ ] ساقط من (ط) . (٥) هذه المسألة ليست في (ز) .

انظر مصادر المسألة : « المغني » (٥٤٤/٤) ، و« رحمة الأمة » (١٤١) ، و« الإشراف » (٣٣/٣) .

(٦) « المغني » (٥٣٣/٤) ، و« الوجيز » (١٩٧) .

(٧) هذه المسألة والتي تليها غير موجودتين في المطبوع ، وهما في (ط) ، و(ز) .

انظر مصادر المسألة : « رحمة الأمة » (١٤١) ، و« الوجيز » (١٩٨) ، و« المغني » (٥٤٤/٤) .

(٨) هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم ، أبو الحسن البرزوي ، صاحب الطريقة في المذهب ، =

أنه إن [أخبر] <sup>(١)</sup> الحاكم [واحد] <sup>(٢)</sup> ثقة أنه مفلس قبل الحبس لا يحبس؛ لأنه لم [تثبت] <sup>(٣)</sup> جنايته، والحبس عقوبة لا يستحقها إلا الجاني <sup>(٤)</sup>.

### [باب] <sup>(٥)</sup> الحجر

[١٢٨٨] اتفقوا: على أن الأسباب الموجبة للحجر الصغر، والرق، والجنون <sup>(٦)</sup>.

والحجر [في اللغة هو] <sup>(٧)</sup>: الحصر والمنع، وهو في [الشرع] <sup>(٨)</sup>: عبارة عن منع شخص معين أن يتصرف في ماله.

[١٢٨٩] واتفقوا: على أن الغلام إذا بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله <sup>(٩)</sup>.

[١٢٩٠] ثم اختلفوا: في حد البلوغ في حقه [وحق] <sup>(١٠)</sup> الجارية معاً، فقال

أبو حنيفة: بلوغ الغلام بالاحتلام، والإنزال إذا وطئ، فإن لم يوجد فحتى تتم له [ثمان عشرة] <sup>(١١)</sup> سنة، وقيل: [تسع عشرة] <sup>(١٢)</sup> سنة، وبلوغ الجارية بالحيض، والاحتلام، والحبل، فإن لم يوجد ذلك فحتى يتم لها [سبع عشرة] <sup>(١٣)</sup> سنة، ولم

= شيخ الحنفية، عالم ما وراء النهر، كان أحد من يضرب به المثل في حفظ المذهب، توفي (٤٨٢هـ)، انظر «السير» (١٤/١٠٠).

(١) في (ط): أجبر.

(٣) في (ز): يثبت.

(٤) «المغني» (٤/٥٤٦)، و«القوانين» (٣٣٩).

(٥) في (ز): كتاب.

(٦) «رحمة الأمة» (١٤١)، و«القوانين» (٣٣٩)، و«بداية المجتهد» (٢/٤٢٩)، و«الوجيز» (٢٠٢).

(٧) في (ز): هو في اللغة.

(٩) «الوجيز» (٢٠٢)، و«التلقين» (٤٢٢)، و«المهذب» (٢/١٢٦)، و«المغني» (٤/٥٥٤).

(١٠) في (ز): وفي حق.

(١٢) في (ز): تسعة عشر وهو خطأ.

(١٣) في (ز): سبعة عشر وهو خطأ.

يحد مالك فيه حدًا، إلا أن أصحابه [قالوا] <sup>(١)</sup>: [سبع عشرة، أو ثمان عشرة] <sup>(٢)</sup> في [حقها] <sup>(٣)</sup>، وروى ابن وهب: [خمس عشرة] <sup>(٤)</sup>، [وقال الشافعي، وأحمد في أظهر روايته: حده في حقهما (خمس عشرة) <sup>(٥)</sup> سنة] <sup>(٦)</sup>، وعن أحمد في الجارية خاصة رواية أخرى: أنه لا يحكم ببلوغها إلا بالحيض <sup>(٧)</sup>.

[١٢٩١] واختلفوا: في الإنبات هل هو علم للبلوغ محكوم به؟ فقال أبو حنيفة: [لا اعتبار به] <sup>(٨)</sup> أصلاً، وقال مالك، وأحمد: يعتبر [به] <sup>(٩)</sup>، وهو علم من أعلامه، وقال الشافعي: هو علم في المشركين يميزه بين [الذرية] <sup>(١٠)</sup> والمقاتلة، وهل هو علم في المسلمين؟ على قولين <sup>(١١)</sup>.

[١٢٩٢] واتفقوا: على أنه إذا أونس من صاحب المال الرشد دفع إليه ماله <sup>(١٢)</sup>.  
 [١٢٩٣] ثم اختلفوا: في الرشد ما هو؟ فقال أبو حنيفة، ومالك، وأحمد: الرشد في الغلام هو إصلاح ماله [وتأمينه] <sup>(١٣)</sup> لتمييزه، وأن لا يكون مبذراً [له] <sup>(١٤)</sup>، ولا [تراعى] <sup>(١٥)</sup> عدالته في دينه ولا فسقه، وقال الشافعي: الرشد الصلاح في [المال والدين] <sup>(١٦)</sup>.

- 
- (١) في (ط): قال .  
 (٢) في (ز): سبعة عشر أو ثمانية عشر وهو خطأ .  
 (٣) في (ز): حقهما .  
 (٤) في (ز): خمسة عشر وهو خطأ .  
 (٥) في (ز): خمسة عشر وهو خطأ .  
 (٦) ما بين [ ] ساقط من (ط) والمطبوع .  
 (٧) «التلقين» (٤٢٣)، و«المغني» (٥٥٦/٤)، و«المهذب» (١٣٠/٢)، و«الهداية» (٣١٩/٢) .  
 (٨) في (ط) والمطبوع: في اعتباره .  
 (٩) زيادة من (ز) .  
 (١٠) في (ط) والمطبوع: الدمة .  
 (١١) «الإشراف» (٣٥/٣)، و«المهذب» (١٣٠/٢)، و«رحمة الأمة» (١٤١)، و«المغني» (٥٥٦/٤) .  
 (١٢) «المغني» (٥٥٢/٤)، و«رحمة الأمة» (١٤٢)، و«بداية المجتهد» (٤٢٩/٢) .  
 (١٣) في (ط) والمطبوع: وتأتيه .  
 (١٤) زيادة من (ز) .  
 (١٥) في (ز): يراعى .  
 (١٦) في (ز): الدين والمال .  
 انظر مصادر المسألة: «المهذب» (١٣١/٢)، و«المغني» (٥٦٦/٤)، و«الإشراف» (٣٧/٣)، و«بداية المجتهد» (٤٣١/٢) .

[١٢٩٤] واختلفوا: هل بين الجارية والغلام فرق في الرشد؟ فقال أبو حنيفة، والشافعي: لا فرق بينهما في الرشد، وكل منهما على أصله، وقال مالك: لا يفك الحجر عنها وإن بلغت وكانت رشيدة حتى تزوج ويدخل بها زوجها، وتكون حافظة مالها كما كانت قبل التزويج، وعن أحمد روايتان، إحداهما: أنه لا فرق بينهما كمذهب أبي حنيفة، والشافعي، وهي التي اختارها الخرقى<sup>(١)</sup>، والأخرى كمذهب مالك، وزاد عليه [و]<sup>(٢)</sup> حتى يحول عليها حول عند [الزوج]<sup>(٣)</sup>، أو تلد ولدًا [وتكون]<sup>(٤)</sup> ضابطة حينئذ كما كانت قبله، وعن مالك أيضًا مثل ذلك<sup>(٥)</sup>.

[١٢٩٥] واختلفوا: في المرأة المزوجة هل يجوز تصرفها في أكثر من ثلث مالها بغير معاوضة من غير إذن الزوج؟ فقال أبو حنيفة، والشافعي: لها أن تتصرف فيه بالصدقة، والهبة من غير اعتبار لإذنه. وقال مالك: لا يجوز للمرأة المزوجة التصرف في أكثر من ثلث مالها بغير معاوضة إلا بإذن زوجها. وعن أحمد روايتان، إحداهما كمذهب مالك، والأخرى كمذهب أبي حنيفة والشافعي<sup>(٦)</sup>.

[١٢٩٦] واتفقوا: على أن الصبي إذا بلغ لم يدفع إليه ماله حتى يؤنس منه الرشد، إلا أن أبا حنيفة قال: إذا [انتهت]<sup>(٧)</sup> به السن إلى خمس وعشرين سنة دفع إليه ماله بكل حال<sup>(٨)</sup>.

[١٢٩٧] ثم اختلفوا: فيما إذا طرأ عليه السفه بعد أن أونس منه الرشد هل يحجر عليه أم لا؟ فقال مالك، والشافعي، وأحمد: يحجر عليه، وقال أبو حنيفة: لا يحجر

- 
- (١) انظر: «مختصر الخرقى» (٧٣). (٢) ليست في (ز).  
 (٣) في (ز): الزواج.  
 (٤) في المطبوع: أو تكون.  
 (٥) «بداية المجتهد» (٤٣٠/٢)، و«الإشراف» (٣٩/٣)، و«المغني» (٥٦٠/٤)، و«رحمة الأمة» (١٤٢).  
 (٦) «القوانين» (٣٤٢)، و«المغني» (٥٦١/٤)، و«الإشراف» (٤١/٣).  
 (٧) في (ز): انتهى.  
 (٨) «الهداية» (٣١٦/٢)، و«المهذب» (١٣٠/٢)، و«القوانين» (٣٤١)، و«المغني» (٥٥١/٤).

عليه وإن كان مبذراً<sup>(١)</sup>.

[١٢٩٨] واتفقوا: على أن الوصي مع الغنى لا يحل له أن يأكل من مال اليتيم<sup>(٢)</sup>.

[١٢٩٩] واختلفوا: في الوصي هل له أن يأخذ من مال اليتيم عند الحاجة؟

فمذهب أبي حنيفة الذي ذكره أبو محمد: أنه لا يأكل بحال لا قرصاً ولا غيره.

وقال الشافعي، وأحمد: يجوز له أن يأكل بأقل الأمرين من أجره عمله أو كفايته،

وهل يلزمه عند الوجود رد العوض؟ على روايتين عن أحمد، وقولين للشافعي.

وقال مالك: إن كان غنياً فليستعفف، وإن كان فقيراً فليأكل بالمعروف، أي:

بمقدار نظره وأجره مثله<sup>(٣)</sup>.

[١٣٠٠] واختلفوا: فيما إذا ادعى الوصي دفع المال إلى اليتيم بعد بلوغه، فقال

أبو حنيفة، وأحمد: القول قول الوصي مع يمينه، وكذلك الحكم في الأب،

والحاكم، والشريك، والمضارب، وقال مالك، والشافعي: لا يقبل قول الوصي إلا

بينة، واستثنى الشافعي الشريك، والمضارب فذكر فيهما قولين<sup>(٤)</sup>.



(١) «رحمة الأمة» (١٤٢)، و«المهذب» (١٣٢/٢)، و«المغني» (٥٦٨/٤)، و«الهداية» (٢/

٣١٥).

(٢) «المهذب» (١٢٩/٢)، و«القوانين» (٣٤١)، و«التلقين» (٤٢٧)، و«المغني» (٥٧٦/٤).

(٣) نفس المصادر السابقة.

(٤) «التلقين» (٤٢٧)، و«القوانين» (٣٤١)، و«الشرح الكبير» (٥٧٧/٤).